Distribution: Restricted | REPL.VII/3/R.5 | 17 June 2005
Original: English | البند 7 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الثالثة

روما، 5 – 7 يوليو/تموز 2005

وثيقة إعلامية

المنح والقدرة على تحمل الديون

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

أولا – مقدمة

1 - يخصص الصندوق في الوقت الراهن 10% من برنامج عمله السنوي للمنح المقدمة بمقتضى سياسة المنح التي اعتمدها المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2003 (الوثيقة EB 2003 /80 /R.5/Rev.1). وسوف يقوم المجلس التنفيذي باستعراض تنفيذ هذه السياسة في سبتمبر/أيلول 2005. ويضطلع الصندوق أيضا بوضع سياسة بشأن "الدول التي تتسم أوضاعها بالهشاشة" والبلدان التي مرت بصراعات أو كوارث التي يمكن أن تتضمن مقترحات أخرى بشأن مستوى المنح واستخدامها في برنامج عمل الصندوق. وبمنأى عن هذه المسائل، ولأمر خارج عن الصندوق، أولي مؤخرا قدر كبير من العناية للتبعات التي قد تتخذ طابعا معوقاً لعمليات التنمية والتي قد تترتب على الديون التي لا يمكن تحملها، ولاستخدام المنح لضمان عدم تجاوز عبء الديون على البلدان الفقيرة للمستويات التي يمكن تحملها.

2 - أصبح سداد الديون وتكاليف فوائدها/خدمتها بندا رئيسيا في الشؤون المالية العامة والخارجية، ولم تكن بلدان أفريقية كثيرة على دراية بالدينامية التي تتسم بها الإيرادات الحكومية والمكاسب الخارجية والتي يمكن أن توفر أساسا لاحتواء أثر الدين الخارجي في تنفيذها لاستراتيجيات التنمية المستدامة. وأصبحت المقترحات المتعلقة بخفض عبء الدين الخارجي على البلدان الفقيرة عناصر أساسية في الحوار الإنمائي المتعلق بالنمو والحد من الفقر.

3 - تمت أول المحاولات المنظمة الرئيسية (على أساس التعامل مع كل حالة على حدة) في هذا المجال تحت رعاية نادي باريس للمانحين الثنائيين. ونادي باريس قائم منذ عام 1956، ولكن مستويات تخفيف الأعباء التي قدمت لأكثر البلدان فقرا بمقتضى ما أطلق عليه "شروط تورنتو" و"شروط لندن" كانت ضئيلة مع ظهور فرص أكبر إلى حد ما بمقتضى "شروط نابولي". ولم يكن من الممكن أن يتحقق تخفيف كبير لأعباء الديون لأكثر البلدان فقرا إلا بالتعامل مع الدين من خلال إطار يشمل الوكالات متعددة الأطراف – وهي صاحبة النصيب الأوفى في ديون هذه البلدان. وكانت الاستجابة على مستوى المنظومة لتنسيق الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف هي مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (التي أطلقت في 1996 وعززت في 1999)، والتي وفرت نهجا مشتركا لتخفيف التزامات السداد عن بعض أكثر البلدان فقرا خصما من مجمل الديون المترتبة عليها. وتتضمن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحويلا للقيمة إلى البلدان المشاركة في شكل تخفيف لالتزامات سداد الديون القائمة لتحقيق معدلات للديون الخارجية يمكن تحملها. وكان الوصول إلى تخفيف الديون بمقتضى هذه المبادرة، باعتباره تحويلا لقيمة إضافية، مشروطا بإعداد الوثائق الاستراتيجية المناسبة للحد من الفقر (مقترنا بإتباع *إدارة مالية سليمة*، مثلا).

4 - ومن بين البلدان الثمانية والثلاثين المؤهلة التي يحتمل أن تستفيد بتخفيف ديونها بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصل 27 بلدا إلى نقطة الإنجاز (تجاوز 18 بلدا منها نقطة الإنجاز وحصل على تخفيف للديون التي لا يمكن إلغاؤها). وتقدر التكلفة الإجمالية لمبادرة تخفيف الديون عن هذه البلدان بـــ 58 مليار دولار أمريكي (بأرقام صافي القيمة الحالية لعام 2004)[1]. وهناك مخاوف من أن هذه الجهود لم تكن كافية. واتخذت في مجتمع المانحين الثنائيين مبادرات قوية تهدف إلى إلغاء الدين الثنائي، بينما شجع أعضاء المؤسسات المالية متعددة الأطراف نهجا جديدا للمساعدة الإنمائية متعددة الأطراف في صندوق التنمية الآسيوي، والمؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق

[1] مبادرة صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية، مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالـــديون – الإحصـــائيات المحدثـــة. واشـــنطن، أبريل/نيسان 2005.

التنمية الأفريقي. ويركز هذا النهج على ما يمكن أن يطلق عليه *الاحتواء الاستباقي للدين* من خلال تقديم المساعدة للبلدان التي هي في موقف ضعيف في ما يتعلق بالديون على أساس تقديم منحة بنسبة 100%، أو من خلال مزيج من المنح والقروض داخل *إطار للقدرة على تحمل الديون*.

5 - ولا يقصد بنهج إطار القدرة على تحمل الديون لتخصيص المنح في المؤسسة الدولية للتنمية (لبلدان المؤسسة الدولية للتنمية فقط)، بالشكل الذي أعد به في سياق مفاوضات التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة، أن يكون آلية لزيادة حجم المساعدة للبلدان التي ترزح تحت وطأة الديون بما يتجاوز التوسع العام للمساعدة بموجب التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة. وأكد المشاركون في مفاوضات التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة أن زيادة تخصيص المنح للبلدان التي ترزح تحت وطأة الديون يجب ألا يهدد السلامة المالية للمؤسسة الدولية للتنمية. كما يجب ألا تكون الزيادة في تخصيص المنح على حساب البلدان الأخرى في المؤسسة التي لا ترزح تحت وطأة الديون وغير المؤهلة للحصول على المنح تحت هذا البند. ولذلك، فبينما يشمل التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية زيادة كبيرة في المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، فإن ذلك إنما يكون في سياق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المتبع في المنظمة – كآلية لتقديم مستويات من المساعدة تحدد وفقا لمعايير هذا النظام. كما يساند هذا التجديد، أو يدعم، مبدأ *تعويض* المؤسسة الدولية للتنمية عن الموارد أو الإيرادات التي يتم التنازل عنها (والتي يمكن تخصيصها لجميع بلدان المؤسسة) نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون الذي سيكون هو الأساس الوحيد لتخصيص المنح من المؤسسة وخلافا لما طبق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد المؤسسة فإن المنح المقدمة في فترة التجديد الرابع عشر لم تخصص على أساس معايير الأهلية المتعددة والموجهة لأغراض خاصة. وهدف نهج إطار القدرة على تحمل الديون هو، تحديدا، القدرة على تحمل *الديون* – من خلال ضمان قيمة المساعدة المحددة التي تقدمها وفقا لأنظمة تخصيص الموارد على أساس الأداء في *شكل* يتفق مع المخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون، أي الشكل الذي لا يزيد من الديون في البلدان التي تفتقر إلى الوسائل التي تكفل لها تحملها.

ثانيا – القدرة على تحمل الديون والمساعدة التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية: التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة

6 - لم يوافق المدير التنفيذي للمؤسسة الدولية للتنمية على النهج العام الذي يتعين إتباعه بموجب التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة[2] إلا في مارس/آذار 2005، ومن الواضح أن عددا من المسائل المالية والتشغيلية الرئيسية لن يحل إلا بعد فترة من الوقت. فهناك مثلا، اعتراف صريح بأن أساس تقدير قدرة البلد على تحمل الديون هو تقدير مؤقت، ريثما يتم الانتهاء من تحليل القدرة على تحمل الديون في وقت لاحق من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (بالتعاون بينهما)، وأن العمل على تحديد عتبات لتعبئة نهج قائم على المنح مازال مستمرا[3]. وينبغي لأي مناقشة لإطار القدرة على تحمل الديون في هذه المرحلة أن تركز على المبادئ المستخدمة أكثر مما تركز على الترتيبات التشغيلية المؤقتة.

[2] المؤسسة الدولية للتنمية، تقرير المدراء التنفيذيين للمؤسسة إلى مجلس محافظيها، إضافات إلى موارد المؤسسة الدولية للتنمية: التجديد الرابع عشر للموارد – العمل معاً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واشنطن، مارس/آذار 2005.

[3] انظر الخيارات التي نظر فيها في صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية. *الإطار التشغيلي للقدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل – اعتبارات أخرى*. واشنطن، مارس/آذار 2005.

ومن منظور المبادئ الأساسية، فإن نهج المؤسسة الدولية للتنمية لإدراج القدرة على تحمل الديون في برنامجها للمساعدات يشمل ثلاثة عناصر:

- عملية لتقدير قدرة البلد على تحمل الديون وتحديد عنصر المنحة في برنامج المساعدة على ضوء هذا التقدير؛
- التأكد من أن عمليات تخصيص موارد المنح تتم في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛
- نظام لاحتواء أثر تقديم المنح للبلدان الضعيفة فيما يتعلق بالديون على موارد المؤسسة الدولية للتنمية وقدرتها على خدمة احتياجات البلدان الأخرى.

7 - وبالنظر إلى هذه العمليات ككل، فإن المقصود بها هو أن تضع الأسس لنهج يستجيب لمشكلات الضعف في ما يتعلق بالديون مع المحافظة على سلامة المخصصات المقدمة على أساس الأداء وقدرة المؤسسة الدولية للتنمية على الاضطلاع بدورها المالي في التنمية على المدى البعيد.

8 - **الضعف ومستوى المنح في برنامج المساعدات القطرية في المؤسسة الدولية للتنمية.** سوف يعتمد تقرير ما إذا كان أي بلد معين سيحصل على مخصصاته وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في شكل قروض أو منح على أساس تحديد القدرة على تحمل الديون (حتى يكتمل العمل في وضع تحليل للقدرة على تحمل الديون) يجمع بين مجموعتين من المتغيرات: (i) معدلات الدين الأساسية (نسبة صافي القيمة الحالية للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ونسبة صافي القيمة الحالية للدين إلى الصادرات؛ ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات)؛ (ii) درجات تقييم السياسة القطرية والتقدير المؤسسي. وفي حالة تساوي درجات معدلات الدين الرئيسية، تعتبر البلدان التي تحقق درجات أفضل في مجال السياسة القطرية والتقدير المؤسسي، بلدانا أقل ضعفا في ما يتعلق بالديون (وفقا لنظام تقييم للسياسة القطرية والتقدير المؤسسي يتكون من ثلاث مجموعات – انظر الجدول 1).

الجدول 1: عتبات الدين وخدمة الدين

درجة السياسات القطرية والتقدير المؤسسي للبلد	النسب		
	نسبة صافي القيمة الحالية للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة صافي القيمة الحالية للدين إلى الصادرات	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات
قوي (السياسة القطرية والتقدير المؤسسي ≤ 3.75)	50	200	25
متوسط (3.75< السياسة القطرية والتقدير المؤسسي <3.25)	40	150	20
ضعيف (السياسة القطرية والتقدير المؤسسي ≤3.25)	30	100	15

9 - واستنادا إلى هذه الحسابات للقدرة على تحمل الديون ستحدد حالة كل بلد باستخدام واحدة من "إشارات المرور الضوئية": "فالضوء الأخضر" يشير إلى انخفاض مستوى المخاطرة، و"الضوء الأصفر" يشير إلى مستوى متوسط من المخاطرة، و"الضوء الأحمر" يشير إلى مستوى مرتفع من المخاطرة لوطأة الديون[4]. وفي حالة بلدان "الضوء الأحمر" تقدم نسبة 100% من مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية على أساس منح بينما تنخفض هذه النسبة في بلدان "الضوء

[4] يدرج صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية، 28 مارس/آذار 2005 أيضا فئة "بلدان ترزح تحت وطأة الديون"، ص 17.

الأصفر" إلى 45% فقط (انظر الجدول 2). وبالنسبة لبلدان "الضوء الأخضر"، لا تقدم أي منح تحت بند الضعف/القدرة على التحمل في ما يتعلق بالديون.

الجدول 2: تصنيف المؤسسة الدولية للتنمية لبلدان "الضوء الأحمر" وبلدان "الضوء الأصفر" (نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

بلدان "الضوء الأصفر" (منح بنسبة 45%)		
بوركينا فاسو	أوغندا	كينيا
السنغال	نيكاراغوا	
بلدان "الضوء الأحمر" (منح بنسبة 100%)		
أفغانستان	غينيا	ساو تومي وبرينسيبي
أنغولا	غينيا – بيساو	سيراليون
بوتان	غيانا	جزر سليمان
بوروندي	هايتي	السودان
كمبوديا	قيرغيزستان	طاجيكستان
الكاميرون	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	تيمور ليشتي
جمهورية أفريقيا الوسطى	ليسوتو	توغو
تشاد	ليبيريا	تونغا
جزر القمر	ملاوي	زامبيا
الكونغو	مالي	
كوت ديفوار	موريتانيا	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	منغوليا	
إريتريا	النيجر	
إثيوبيا	جمهورية مولدوفا	
غامبيا	رواندا	
جورجيا	ساموا	

10 - وبالطبع، فإن تصنيفات القدرة على تحمل الديون في البلدان ليست دائمة، ولكنها تتغير بتغير نسب دين البلد، ودرجات السياسة القطرية والتقدير المؤسسي والتغيرات التي تحدث في نهاية المطاف في نسبة عتبات الضعف. وقد حدث تطور باتجاه عتبات أكثر انخفاضا[5]، وتمثلت المؤشرات الرئيسية في وجود تغطية أكبر للمنح وزيادة في الحصة الكلية. ويوضح الجدول 3 النتائج التي ترتبت على تطبيق العتبات التي نشرتها المؤسسة الدولية للتنمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وفي هذا الإطار "تقدر الحصة الكلية للمنح بنحو 30 في المائة"[6].

[5] المؤسسة الدولية للتنمية، مارس/آذار 2005، ص 26.

[6] المؤسسة الدولية للتنمية، مارس/آذار 2005، ص 26.

الجدول 3: التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية
– نتائج التخصيص وفقا "لإشارات المرور الضوئية"

	البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية* (عدد)
أخضر (قروض فقط)	19
أصفر (مزيج من القروض/المنح)	5
أحمر (منح فقط)	40
حالات انتقالية خاصة	2
عدد البلدان *المؤهلة للحصول على المنح*	47

* يستثنى من ذلك البلدان التي ينطبق عليها شرط المزيج وبلدان المؤسسة الدولية للتنمية التي تمر بظروف صعبة.

11 - **المنح وإطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** بناء على تقديرات القدرة على تحمل الديون القطرية الواردة في الجدول 2، سوف يحصل عدد كبير من البلدان (47 بلدا) على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية على أساس منحة "خالصة" (منحة بنسبة 100%) أو منحة "مختلطة" (منحة بنسبة 45%). وسوف يعكس حجم المساعدة المبالغ التي ستخصص وفقا لنظام التخصيص على أساس الأداء ولكنه لن يكون بنفس حجم هذه المخصصات. وبشكل محدد، فإن المؤسسة الدولية للتنمية سوف تطبق ما تطلق عليه نهج الحجم المعدل على المخصصات المقدمة على أساس الأداء للبلدان التي تحصل على المساعدة من المؤسسة على شكل منح تحت هذا البند. ويطبق نهج الحجم المعدل خصما بنسبة 20% على المخصصات القطرية الاسمية القائمة على أساس الأداء، أي أن البلد سوف يحصل في شكل مساعدة ومنح على 80% من مخصصاته الاسمية المقومة على أساس الأداء. وسوف يطبق هذا الخصم على كل من بلدان "الضوء الأحمر" وبلدان "الضوء الأصفر". وسوف يعاد تخصيص أكثر من نصف نسبة الـ 20% المشار إليها (11%) لجميع المقترضين من المؤسسة وفقا لصيغ التخصيص على أساس الأداء (أي أنه سيضاف إلى المخصصات الاسمية المبدئية وفقا لنظام التخصيص على أساس الأداء) – أي أن المتلقين للمنح "يستردون" جزءا من الموارد التي تم خصمها في الخطوة الأولى من نهج الحجم المعدل. وسوف يعكس مزيج القروض/المنح المطبق على هذه الموارد المعاد تخصيصها حالة ضعف البلد في ما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون. وفي نهاية المطاف، سوف تحصل البلدان المتلقية للمنح على نسبة تتراوح بين 80 و 90% من مخصصاتها الاسمية وفقا للتخصيص على أساس الأداء.

12 - **احتواء أثر حجوم المنح الموسعة على موارد المؤسسة الدولية للتنمية.** كان هناك اعتراف صريح بالحاجة إلى إجراءات تكفل ألا يؤثر إطار القدرة على تحمل الديون تأثيرا سلبيا على الوضع العام لموارد المؤسسة الدولية للتنمية في ما يتعلق بالمساعدات الإنمائية في المستقبل، وقد عالج التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة صراحة مسألة تمويل الدخل المتأتي من الرسوم المتنازل عنها والناشئة عن التمويل بالمنح. وسوف يعاد تخصيص نسبة 11% من الخصم في الحجم البالغ 20% (نهج الحجم المعدل) للبلدان الأعضاء في المؤسسة كما ذكر من قبل مع احتفاظ المؤسسة بـــ 9% لتمويل الرسوم المتنازل عنها. وسوف تحقق هذه الموارد (نسبة الـــ 9% المحتفظ بها) تدفقا لدخل تعويضي على أساس القروض المقدمة للبلدان الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية من خلال نافذة إقراض تتميز "بشروط شديدة (أكثر تشددا)" بسعر فائدة يتم حسابه على أساس توزيع يبلغ مداه 200 نقطة أساسية ويقل عن سعر إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك على أساس ثبات سعر الفائدة. والهدف من آلية التعويض

"الداخلية" هذه هو معالجة مسألة الدخل من الرسوم المتنازل عنه فقط، أي الدخل المتنازل عنه من رسوم الخدمة التي تحصل عليها المؤسسة الدولية للتنمية. وبالنظر إلى المستوى المنخفض لهذه الرسوم، فإنها تمثل نسبة متواضعة من التدفقات العائدة من القروض – التي يعتبر من عناصرها الرئيسية *أصل القروض*.

13 - وبالنسبة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن شروط التعويض عن المبالغ الأصلية المتنازل عن سدادها[7] قد جرى التعبير عنها بوضوح. وفي ما يتعلق بالمنح التي تندرج تحت بند الضعف في تحمل الديون، فإن التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية قد اكتفى بتسجيل أن "المشاركين قد وافقوا على تدبير المبالغ الأصلية المتنازل عن سدادها من خلال مساهمات المانحين الإضافية على أساس السداد عند حلول موعد الأداء" (أي عند التنازل الفعلي عن المبالغ وفقا للجدول الزمني الذي كان سيطبق على المساعدة إذا قدمت في شكل قرض من المؤسسة الدولية للتنمية)[8].

ثالثا – الصندوق وخفض الديون

14 - رغم أن نصيب الصندوق من مجمل الدين الخارجي العام للبلدان النامية الفقيرة تضاءل كثيرا في أعقاب اعتماد مجلس المحافظين للقرار 101/د–20 في 21 فبراير/شباط 1997، فإن الصندوق كان شريكا كاملا في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مراحلها المختلفة. وكما حدث مع الجهات المشاركة الأخرى، فقد اتخذ ذلك شكل التنازل عن الدخل من مبالغ سداد فوائد وأصول القروض القائمة المستحقة عند موعد استحقاق هذه المبالغ وكانت الغالبية العظمى من حالات التخفيف من أعباء الديون لبلدان في أفريقيا.

15 - وبلغ التقدير الأصلي لقيمة الدخل المتنازل عنه في الصندوق نحو 60 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، فإن التوسع في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد دفع بالتكلفة التي يتحملها الصندوق إلى مستويات أعلى بكثير: فبلغت 515 مليون دولار أمريكي تقريبا (بالقيمة الاسمية). وخلافا لما حدث مع الدائنين متعددي الأطراف الرئيسيين، لم يدرج الصندوق في آلية التعويض الجماعي في ما يتعلق بالتدفقات العائدة للقروض المتنازل عنها (حساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي). وعلى العكس من ذلك، حصل صندوق التنمية الأفريقي على تمويل من حساب الأمانة لسداد 84% من التزاماته. وحتى الآن، بلغت قيمة ما كسبه الصندوق من الدعم التعويضي الثنائي المباشر من أعضائه حوالي 67 مليون دولار أمريكي[9]، وهو يسعى إلى الدخول في آلية حساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

---

[7] بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هناك إشارة إلى دور الصندوق – حساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "في إحلال التدفقات العائدة للائتمانات المتنازل عنها بسبب تخفيف الديون" (المؤسسة الدولية للتنمية، مارس/آذار 2005، ص 38). قارن ذلك بخطة تجنيب نسبة 9% لتمويل الدخل من الرسوم المتنازل عنه من منح التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية" (المرجع السابق، ص 27).

[8] المرجع السابق، ص v. استخدم نهج السداد عند حلول موعد الأداء نفسه للوفاء بالتزامات التعويض في صندوق التنمية الأفريقي في تقريره عن التجديد العام العاشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، تصحيح الفقرتين xxii و7 – 19 في 1 فبراير/شباط 2005. وتشير شروط التجديد العام العاشر للموارد صراحة إلى الشروط المالية التعويضية التي ستنفذ في تجديدات الموارد في المستقبل.

[9] للتفاصيل، انظر الوثيقة EB 2004/83/R.9.

16 - لتجربة الصندوق مع مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أهميتها عند النظر في علاقتها بنهج القدرة على تحمل الديون. وكما هو الحال مع مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن نهج إطار القدرة على تحمل الديون (i) لا يتضمن حدا أقصي للقيمة الإجمالية لعنصر المنح في المساعدات؛ (ii) يحتمل أن يكون له نطاق تطبيق يتسم بالتوسع (وتكلفة متزايدة)؛ (iii) يتطلب أحكاما واضحة للتعويض تعادل أحكام التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية (الفقرة 13 أعلاه) إذا أريد تجنب الآثار السلبية على قدرة الصندوق على المدى الطويل على الاستجابة لاحتياجات جميع أعضائه من الدول النامية.

رابعا – آثار إتباع منهجية وطأة الديون على تحديد شكل المساعدات المقدمة من الصندوق

17 - يمكن أن تترتب على المشاركة في أنظمة تخفيف الديون واحتوائها نتائج مهمة للصندوق كما يحدث مع أي مؤسسة مالية أخري متعددة الأطراف. إذ يمكن أن تؤثر الاستدامة المالية للصندوق، على توزيع الموارد في ما بين البلدان، والتوازن بين الاضطلاع بمسؤولياته المحددة والمتخصصة ودخوله الفعلي في إجراءات تمويل إنمائية أقل استهدافا. والنتيجة أن هنالك مبادلات بين المنافع والخسائر. وتختلف طبيعة هذه المبادلات من مؤسسة إلى أخرى كما يختلف شكل الالتزام. وبينما تتشابه نُهُج المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي تجاه القدرة على تحمل الديون إلى حد كبير، فإن هذه النهج ليست متطابقة تماما. ويختلف نهج صندوق التنمية الآسيوي في التجديد الثامن لموارده (صندوق التنمية الآسيوي – التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الآسيوي) عنهما. وفي إطار التجديد السادس لموارد الصندوق، رفع مستوى المنح في برنامج عمله إلى 10 في المائة. كما كان شريكا كاملا في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بتغطية محدودة فقط. لذلك، نشط الصندوق فعلا في استخدام المنح والإعفاء من الديون كأدوات إنمائية. والمسألة هي كيف، وإلى أي مدى، وعلى أساس أي منهجية، ينبغي للصندوق أن يتوسع في استخدامه للمنح استجابة للقدرة على تحمل الديون كأدوات لتشجيع الحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة – وهو الغرض الذي تخصص له موارده بمقتضى قانونه التأسيسي. ولا تتمثل القيمة المضافة للصندوق في جهود التنمية الدولية في ابتكار آليات لتمويل التنمية، بل في التعجيل بالحد من الفقر الريفي. وبالتالي، فقد طُلب إلى الصندوق في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق إعداد وثيقة إعلامية تبين آثار إتباع نهج للقدرة على تحمل الديون على النحو الذي قادته المؤسسات المالية متعددة الأطراف الأخرى. وبالنظر إلى النطاق العالمي المتكافئ للمؤسسة الدولية للتنمية والصندوق، فإن هذه الوثيقة تقدم تقديرا لنتائج آخر نهج موثق للمؤسسة الدولية للتنمية.

18 - ويلمح تقرير التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية إلى بعض الآثار المحتملة لعدم الاقتداء بالمؤسسة في تبني منهجية للقدرة على تحمل الديون، إذ يشير إلى أن المؤسسة سوف تسعى إلى معالجة مسألة البلدان التي تسعي للاستفادة بلا مقابل والتي تتعلق بموارد التمويل البديلة [10] – ويقصد بذلك مخاطبة الممولين الذين يستمرون في الإقراض، أو يتوسعون فيه، في بلد حولت فيه المؤسسة الدولية للتنمية التمويل إلى تمويل بالمنح، "فاستغلت" بذلك المساحة المحسنة للاقتراض العام. ومن الواضح أن المؤسسة الدولية للتنمية لا تهدف إلى إيجاد مساحة لإقراض إضافي من مؤسسات أخرى. وفعلا، فإنه من المحتمل أن يتعاون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم *التنسيق* بين الممولين في نوع الأداة التي يستخدمونها في البلدان الضعيفة في ما يتعلق بالديون – ومن ثم، فإن إتباع المؤسسة الدولية للتنمية

[10] المؤسسة الدولية للتنمية، مارس/آذار 2005، ص iv.

والمؤسسات المالية متعددة الأطراف الأخرى لنُهُج قائمة على المنح قد يجعل من الصعب على الصندوق أن يقدم قرضا حتى وإن كان بشروط تيسيرية للغاية، في البلدان الفقيرة التي تصنف كبلدان شديدة الفقر ترزح تحت وطأة الديون.

19 - وإذا كان من غير الممكن في هذه المرحلة وضع تقدير دقيق للآثار التشغيلية لنهج إطار القدرة على تحمل الديون في المؤسسة الدولية للتنمية، فإنه من غير الممكن أيضا الحصول على تقدير دقيق للآثار المالية – رغم أنها قد تكون ضئيلة في الأجلين المتوسط والطويل. وحتى في المؤسسات التي اتبعت هذا النهج فعلا، فإن من المحتمل حدوث تطورات أخرى عند معالجة المسائل المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وقدرة التحمل المالية بصورة أكثر تفصيلا.

20 - ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الآثار المالية للمنح في ظل نهج إطار القدرة على تحمل الديون تختلف في *جوهرها* عن الآثار الناشئة عن تطبيق سياسة المنح التي ينتهجها الصندوق حاليا: فليس هناك حد أقصى لحجم عنصر المنح في المساعدات عند استخدام إطار القدرة على تحمل الديون. وداخل إطار القدرة على تحمل الديون، يتقرر المستوى الفردي والإجمالي لعنصر المنح في المساعدات وفقا لعوامل تقع خارج نطاق المؤسسة المعنية: فهذا العنصر يدفعه في جانب منه النمو الاقتصادي العالمي والأداء السياساتي والمؤسسي على مستوى البلد. ومع تغير هذه العوامل، سوف يتغير مستوى المنح – لكل بلد *ولمجموع البلدان*. وفي هذا السياق، فإن الحد الأقصى العملي الوحيد لحجم المنح هو القيمة الإجمالية للمساعدة.

21 - ولا يقتصر الأمر على عدم وجود حد أقصى، بل من المستبعد أيضا أن يوجد قدر كبير من الاستقرار في نتائج تطبيق المنهجية. فأهمية الصادرات الأولية (ومعظمها صادرات استوائية) بالنسبة للصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان التي ترزح تحت وطأة الديون أو القريبة من هذا الوضع تجعل من المحتمل ظهور مستوى مرتفع نوعا من الحساسية في مجال القدرة على تحمل الديون تجاه تقلبات أسعار السلع الاستوائية العالمية، مما يوحي بأن تحولا كبيرا في السوق يمكن أن يغير "رموزا ضوئية" كثيرة من الأخضر إلى الأصفر، ومن الأصفر إلى الأحمر. لذلك، فمن المحتمل أن تظهر في مستوى المنح درجة عالية من التقلب – مع انتقال عبء تقلب أسعار السلع، جزئيا، إلى مالية المؤسسات المالية متعددة الأطراف[11].

22 - وبالإضافة إلى أوجه عدم التيقن الحتمية التي لابد ستثيرها هذه المبادرة الجديدة، فإن طبيعة منهجية القدرة على تحمل الديون في حد ذاتها تحول دون حساب الآثار المالية الدقيقة *ولن تختفي أبدا هذه الحالة من عدم القدرة على التنبؤ*. ومع ذلك فمن الممكن، *وباعتبار ذلك مثالا توضيحيا*، تقدير آثار المنهجية (المتبعة حينئذ) لأنها أنتجت لنا تصنيفا قطريا وفقا "لإشارات المرور الضوئية" للمؤسسة الدولية للتنمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 في إطار ما كان يمكن أن يصبح أثرا لهذه المنهجية على تشكيل برنامج عمل الصندوق.

23 - سوف تركز هذه العملية على بعدين من أبعاد تطبيق النظام: الارتفاع في مستوى المنح الذي سيحدثه في برنامج العمل؛ وآثار هذا الارتفاع في مستوى المنح على الوضع المالي للصندوق.

[11] إن حساب الهشاشة على أساس القيم المعاصرة هو اختيار متعمد لضمان استجابة إطار القدرة على تحمل الديون للتقلبات في معدلات الدين. انظر المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي، 28 مارس/آذار، ص 11 – 12.

خامسا – زيادة عنصر المنح في برنامج عمل الصندوق نتيجة لتطبيق منهجية وطأة الديون في المؤسسة الدولية للتنمية

24 - يمكن الحصول على تقدير للآثار المترتبة على برنامج العمل الحالي نتيجة تطبيق تصنيف إشارات المرور على أعضاء المؤسسة الدولية للتنمية المدرجين في فئة البلدان التي يقدم لها الصندوق قروضا بشروط تيسيرية للغاية (انظر الفقرة 9)، وتطبيق المعدلات المناسبة بين المنح والقروض على المخصصات التي تقدم وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لكل بلد على حدة، (باستخدام إجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعتمدة في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2003، والتي سيجري استعراضها في سبتمبر/أيلول 2005) – بما في ذلك نهج الحجم المعدل وتخصيص نسبة الـ 11% بين البلدان بشروط تيسيرية للغاية. وهذا الحساب ليس إلا *مقاربة* للتأثير الحادث في عالم الواقع، حيث أن هذه هي السنة الأولى التي طبق فيها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولذلك فإن التحليل يستند فقط إلى عمليات تخصيص تستند إلى التغيرات المتوقعة في العام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك عدد من البلدان المدرجة في فئة البلدان الحاصلة على قروض بشروط تيسيرية للغاية من الصندوق لا يتوفر لها تصنيف حاليا في إطار القدرة على تحمل الديون، وهو الأسلوب المستخدم في المؤسسة الدولية للتنمية أو التي يكون تصنيف المؤسسة الدولية للتنمية لها غير ملائم للصندوق (كما في حالة البلدان التي تمثل حالة وسطا أو مزيجا).

25 - وفي تلك الحالة، فإن الأثر التقديري لتطبيق إطار القدرة على تحمل الدين على المساعدة المقدمة من الصندوق كما هو مقرر بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، في الصندوق، يشابه إلى حد كبير التقدير الوارد في التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية لأثر إطار القدرة على تحمل الديون على تكوين برنامج المساعدات الخاص بالمؤسسة ذاتها. وستبلغ النسبة المئوية التقديرية لمجموع الموارد المخصصة بموجب نظام التخصيص سالف الذكر التي ستظل على هيئة قروض 75% (انظر الجدول 4) – مع تغطية المنح لنسبة 22% واستبقاء نسبة 3 في المائة[12]. والمقارنة الأقرب صلة بالمؤسسة الدولية للتنمية يوفرها ما لالتزامات تخصيص الموارد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من أثر على البلدان المدرجة في فئة الاقتراض بشروط تيسيرية للغاية لتلك المؤسسة (أي أفقر البلدان الأعضاء في الصندوق). وفي هذه الفئة ستقدم نسبة 68.1% من الموارد المخصصة على هيئة قروض، و28.5% في المائة على هيئة منح (مقابل 30% في حالة المؤسسة الدولية للتنمية)، وستستبقى نسبة 3.4% تقريبا.

[12] تعد مسألة إدارة القيم المستبقاة (من نهج الحجم المعدل) مسألة مهمة في ما يتعلق بتشغيل وتمويل الصندوق، الذي ليس له "شريك" مكافئ للبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفي حين أن الصندوق يقرض بشروط ليست تيسيرية للغاية (أي شروط متوسطة وعادية)، فإن أي وضع للموارد المستبقاة سيلزم أن يراعي الأحكام الدستورية المتصلة بتحقيق التوازن بين الإقراض بشروط تيسيرية للغاية وغيره من شروط الإقراض في برنامج عمل الصندوق.

الجدول 4: أثر تطبيق منهجية المؤسسة الدولية للتنمية على الموارد المخصصة سنويا بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق
(نسبة مئوية)

	شعب برامج الصندوق					
	شعبة أفريقيا الغربية والوسطى	شعبة أفريقيا الجنوبية والشرقية	شعبة آسيا والمحيط الهادي	شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي	شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	إجمالي
مجموع الموارد المخصصة على هيئة قروض بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	47.00	47.40	92.46	96.2	85.76	75.44
مجموع الموارد المخصصة على هيئة منح بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	47.48	46.88	6.78	3.35	12.85	21.97
مجموع الموارد المستبقاة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	5.52	5.72	0.76	0.46	1.40	2.59

26 - وكما يتوقع، فإن القارة التي سيحدث فيها أكبر تحول من القروض إلى المنح هي أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى أساسا)، بما يعكس حالة الضعف في ما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون التي تجعل ذلك الإقليم محور الاهتمام العالمي في مجال التنمية – والمستفيد الأساسي من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالمثل، فإن ذلك الإقليم يمثل المنطقة التي تتسم بأعلى مستوى للاستبقاء في إطار نهج الحجم المعدل – حيث يعتبر إقليما آسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي هما الأدنى من حيث المستوى (أما الموقع المتوسط للشرق الأدنى وشمال أفريقيا فيعكس أساسا إدماج السودان في ذلك الإقليم).

سادسا – الأثر على الوضع المالي للصندوق

27 - في ما يتعلق بالقروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية التي يمنحها الصندوق، سيعني تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون للمؤسسة الدولية للتنمية إعادة تخصيص ما يقدر بـــ 28.5% للمنح و 3.4% للجزء المستبقى (انظر الفقرة 25). وكما هو مبين في الجدول 5، فإن إعادة تخصيص نسبة 28.5% من فئة القروض هذه ستسفر عن تخصيص نسبة إجمالية قدرها 20.8% على هيئة منح إضافية عندما تدرج أيضا النسبة المخصصة حاليا للمنح وقدرها 10 في المائة. ولأغراض هذه التحليلات، يعاد هنا تخصيص الجزء المستبقى ونسبته 3.4% في المائة لفئة القروض العادية، التي تطبق أعلى سعر فائدة بين فئات القروض المقدمة من الصندوق حاليا.

الجدول 5: المخصصات الكلية لبرنامج العمل استنادا إلى تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون المتبع في المؤسسة الدولية للتنمية

	المخصصات الحالية		إعادة التخصيص وفقا لإطار القدرة على تحمل الديون		المخصصات وفقا لإطار القدرة على تحمل الديون
	مخصصات فئة القروض/المنح	المخصصات الكلية لبرنامج العمل	إعادة تخصيص 28.5% في المائة من القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية إلى منح	إعادة تخصيص 3.4% من القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية للجزء المستبقى	المخصصات الكلية لبرنامج العمل
القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية	%81.0	%72.9	(%20.8)[أ]	(%2.5)[ب]	%49.6
القروض المتوسطة	%9.0	%8.1	–	–	%8.1
القروض العادية	%10.0	%9.0	–	%2.5	%11.5
المجموع الفرعي	**%100.0**	**%90.0**	**(%20.8)**	**%0.0**	**%69.2**
المنح الحالية	%100.0	%10.0	–	–	%10.0
المنح الإضافية	%0.0	%0.0	%20.8	–	%20.8
المجموع الفرعي	**%100.0**	**%10.0**	**%20.8**	–	**%30.8**
برنامج العمل عموما		**%100.0**	**%0.0**	**%0.0**	**%100.0**

أ تستند نسبة الـ 20.8% المعاد تخصيصها في إطار برنامج العمل العام إلى نسبة الـ 28.5% (انظر الفقرة 27) المعاد تخصيصها من مخصصات القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية ونسبتها 72.9 في المائة.

ب تستند نسبة الـ 2.5% في المائة المعاد تخصيصها في إطار برنامج العمل عموما إلى نسبة الـ 3.4% (انظر الفقرة 27) المعاد تخصيصها من مخصصات القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية ونسبتها 72.9 في المائة.

28 - يبين الشكل 1 أن رسوم الخدمة الملغاة نتيجة لزيادة مخصصات المنح ستبقى صفرا في فترة التجديد السابع للموارد ومليون دولار أمريكي في فترة التجديد الثامن و4 ملايين دولار أمريكي في التجديد التاسع للموارد. والسبب في قلة حجم رسوم الخدمة المتنازل عنها هو تخصيص الجزء المتبقي للقروض العادية. ويبين الشكل مجموع رسوم الخدمة والفوائد المتوقعة في فترات التجديد السابع والثامن والتاسع للموارد (2007 – 2015) بينما أصول القروض المتنازل عنها لن تؤثر إلا في فترات تجديد الموارد اللاحقة. وسيكون للأصول المتنازل عنها، ما لم يعوض عنها بطريقة تماثل الطريقة المتبعة في التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، أثر تراكمي كبير وأثر متنام على موارد الصندوق في فترات تجديد الموارد اللاحقة.

الشكل 1: رسوم الخدمة والفوائد
في فترات التجديد السابع والثامن والتاسع للموارد*
(بملايين الدولارات الأمريكية)

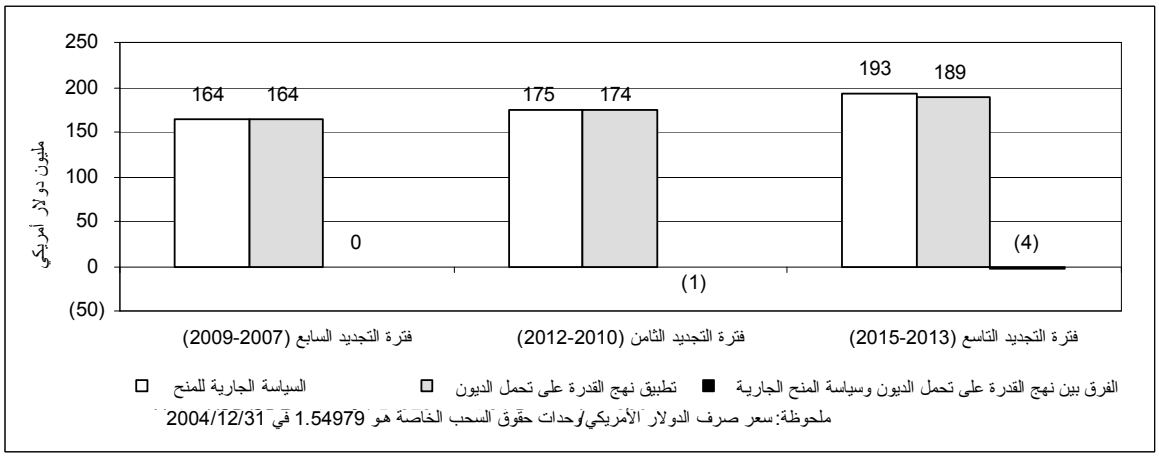

* على أساس نمو برنامج العمل بنسبة 10% في السنة في فترة التجديد السابع للموارد مقارنة بتصور تجديد الموارد المعروضة في الوثيقة REPL. VII/2/R.2 على الدورة الثانية لهيئة المشاورات. ومن المفترض هنا أن يستمر نمو برنامج العمل بنسبة 10% في السنة في فترة التجديد الثامن للموارد ثم بمعدل نمو التضخم في فترة التجديد التاسع للموارد.

سابعا – الاستنتاج

29 – استجابت المؤسسة الدولية للتنمية، بوصفها المقدم الرئيسي للمساعدات متعددة الأطراف بشروط تيسيرية للغاية إلى البلدان الفقيرة، للقلق المتزايد بشأن القدرة على تحمل الديون باقتراح نهج شامل جديد يتسم بالجرأة تجاه التمويل الإنمائي متعدد الأطراف. وقد اتخذ صندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي خطوات مماثلة. ويمثل إعداد نهج قائم على المنح لتقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان الفقيرة التي هي في موقف ضعيف في ما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون أداة جديدة مهمة من أدوات التنمية متعددة الأطراف. ويمثل ذلك النهج فرصة سانحة، بما في ذلك فرصة لدعم أنواع جديدة من الأنشطة. كما يمثل تحديا. ففي حين أنه يعتبر مهما بالنسبة لجميع المؤسسات المالية متعددة الأطراف، فإنه يشكل تحديا بصفة خاصة للمؤسسات المالية متعددة الأطراف التي يقع عليها التزام قوي بتقديم مساعدة إنمائية إلى أفريقيا.

30 – وتتفاوت التحديات من حيث الدرجة. ففي المقام الأول، لم يضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الصيغة النهائية لمنهجية تحليل القدرة على تحمل الديون، التي ينبغي أن توفر أساسا قويا لتصنيفات البلدان. لذلك لم يعين بعد عنصر أساسي في تحديد البلدان التي ينبغي أن تحصل على مساعدات بصفة منح (وبأي مستوى). ثانيا، إن عدم وجود أي آلية لتحديد حد أقصى يطرح أسئلة رئيسية بشأن إدارة الموارد على المدى الطويل (فضلا عن عدم وجود آلية كاملة وتلقائية للتعويض). ثالثا، سيظل دور ونطاق المساعدات التكميلية المقدمة على هيئة قروض بشروط تيسيرية للغاية غير واضحين إلى أن يتم الاتفاق على السياسات المتصلة بالبلدان التي تسعى للاستفادة بلا مقابل وتطبيق تلك السياسات على نطاق واسع.

31 - وفي ظل حالات عدم التيقن هذه، فإنه يستحيل حاليا أن تقدر بأي درجة من الدقة التكاليف والفوائد المتعلقة بالتنمية والناشئة عن اعتماد نهج القدرة على تحمل الديون في الصندوق. وفي ما يتعلق بجانب الفوائد المحتملة، فإن من شأنه أن يسهم في السيطرة على عبء خدمة الديون في الأجلين المتوسط والطويل في البلدان الفقيرة التي هي في موقف ضعيف – وفي فك الارتباط بصورة بناءة بين الاستثمارات الإنمائية الجديدة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من ناحية والالتزامات المتراكمة تاريخيا التي يعكسها إجمالي الديون الخارجية القطرية، من الناحية الأخرى. وعلى جانب التكلفة، هناك مسائل تتعلق بالاتساق مع النظام الناشئ لتخصيص الموارد على أساس الأداء ومع إمكانية انخفاض الاستثمارات في مجال الحد من الفقر في البلدان الفقيرة التي هي في موقف ضعيف في ما يتعلق بالديون نتيجة لتطبيق نهج الحجم المعدل[13]. ولابد أن يكون أحد الشواغل بالنسبة لجميع المؤسسات المالية متعددة الأطراف، بما في ذلك الصندوق، هو التكلفة المؤسسية لاحتمال التعرض بصورة غير محدودة لعملية فقدان الإيرادات – على حساب القدرة على تلبية الاحتياجات المقبلة لجميع البلدان النامية والفقيرة، بما في ذلك البلدان التي يؤدي ارتفاع درجاتها في مؤشر السياسات القطرية والتقدير المؤسسي إلى جعلها غير مؤهلة للاستفادة من المساعدات المقدمة على هيئة منح. ويبين التحليل الوارد في الفرع السادس أعلاه لأثر اعتماد إطار للقدرة على تحمل الديون (أي لأغراض التوضيح، نهج إطار القدرة على تحمل الديون للمؤسسة الدولية للتنمية في فترة تطوره في نوفمبر/تشرين الثاني 2004) حدوث أثر قوي طويل الأجل على السيولة في الصندوق، يتطلب، في غياب آليات ملائمة للتعويض، مثل السداد عند حلول موعد الأداء المطبق في المؤسسة الدولية للتنمية مدفوعات سداد أصول القروض المتنازل عنها، احتواء أي زيادات مقبلة في برنامج عمل الصندوق للمحافظة على استدامته ماليا.

32 - ومن جهة أخرى، فإن اعتماد الصندوق لنهج إطار القدرة على تحمل الديون سيمكنه من الدخول في أنشطة قطرية وفقا للفرص والاحتياجات المحلية المحددة في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – وذلك دون القيود الناشئة حاليا عن الحدود المفروضة على البلدان في ما يتعلق بالاقتراض الخارجي العام والتي شكلتها شواغل الإدارة الاقتصادية عموما. ومن ناحية أخرى، فإن "قيادات القطاع" لا تزال تعمل على إنشاء إطار القدرة على تحمل الديون. وعلاوة على ذلك، فإنه لأغراض التنسيق، يتعين أن ينتظر أي اقتراح تفصيلي من جانب الصندوق لاعتماد إطار للقدرة على تحمل الديون أو أي معيار مشابه ينبغي أن يتضمن الرصد الدقيق للانتهاء من وضع نهج المؤسسة الدولية للتنمية بما في ذلك سياستها تجاه البلدان التي تسعى للاستفادة بلا مقابل من إمكانية تطبيقها على التصور المستخدم في المنح الخالصة والتصور المستخدم في المنح المختلطة في المؤسسة الدولية للتنمية.

[13] انظر صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية، 28 مارس/آذار 2005، الصفحتان 2 و3: "ينطوي تخفيض القدرة على تحمل وطأة الدين، الذي يتجلى في وجود عتبات أكثر تحفظا، على تكبد المانحين لتكاليف في شكل ضرورة توفير موارد إضافية على هيئة منح لكي تحل محل القروض. بيد أنه إذ قصرت المنح عن توفير ما يلزم لإدامة التدفقات الحدية من المعونة، [فإن البلدان منخفضة الدخل] ستتحمل التكلفة في صورة فرص إنمائية ضائعة، بما في ذلك خفض التمويل اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية".